الأمم المتحدة
S/2011/436
مجلس الأمن
Distr.: General
18 July 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لناورو لدى الأمم المتحدة

أتشرف باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بأن أرفق مذكرة مفاهيمية تورد اقتراحات محددة بشأن إجراءات يتخذها مجلس الأمن بصدد التداعيات الأمنية لتغير المناخ (انظر المرفق).

ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن من النظر في اقتراحاتنا في المداولات التي سيجريها بشأن إحدى نتائج المناقشة المفتوحة لصون السلم والأمن الدوليين: أثر تغير المناخ التي ستُجرى يوم الأربعاء، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١.

وفي هذا الصدد، سنغدوا ممتنين لو تكرمتم بتعميم هذه المذكرة المفاهيمية بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارلين **موزيس**
السفير/الممثل الدائم
رئيس، الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ

190711 190711 11-41947 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لناورو

الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ

مذكرة مفاهيمية بشأن تغير المناخ والأمن

يفرض تغير المناخ تحديات عاجلة على أمن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ اليوم. ويتسبب تغير المناخ بالفعل في فقد الأراضي والتشرد غير الإرادي وحدوث انخفاض في الأمن الغذائي والمائي، وقد حددها الأمين العام جميعها بأنها قنوات يمكن من خلالها تهديد السلم والأمن الدوليين[أ]. وتتعرض المؤسسات المحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ لضغوط هائلة من جراء هذه الآثار، التي ستزداد تفاقما في المستقبل المنظور. والمحيط الهادئ هو أحد المناطق العديدة التي تواجه هذه التحديات وغيرها من التحديات الأمنية الناجمة عن تغير المناخ.

ويمثل اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٨١/٦٣ أول مرة يعترف فيها المجتمع الدولي جماعيا بالتداعيات الأمنية لتغير المناخ. وقد دعت الجمعية العامة في قرارها على وجه التحديد أجهزة الأمم المتحدة المعنية إلى القيام بتكثيف جهودها للنظر في موضوع تغير المناخ والتصدي له، بما في ذلك تداعياته المحتملة على الأمن. ورغم اتخاذ هذا القرار، لم يتخذ سوى عدد قليل جدا من الإجراءات الملموسة أو المنسقة على الصعيد الدولي لمعالجة التداعيات الأمنية لتغير المناخ.

وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، تُناط بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي حين درج مجلس الأمن على أن يركز أعماله على النزاعات بين الدول، تطور دور المجلس لمراعاة مصفوفة أوسع من التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. واعترف المجلس في عدة مناسبات بضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، مما أدى به إلى أن يتناول طائفة واسعة من المسائل الأمنية غير التقليدية، بما في ذلك الفقر والتنمية، وندرة الموارد الطبيعية، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومسائل اللاجئين، والأطفال في النزاعات المسلحة.

وقد حدد تقرير الأمين العام بشأن تغير المناخ وتداعياته الأمنية المحتملة العديد من القنوات التي يمكن أن يهدد تغير المناخ من خلالها السلم والأمن الدوليين. ويتصل العديد

(أ) A/64/350.

من هذه القنوات بقضايا حدد مجلس الأمن بالفعل أنها تتطلب إيلاء الاهتمام لها، بما في ذلك الأمن الغذائي، وندرة الموارد الطبيعية، والفقر، والهجرة البشرية. ومن الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها التقرير أنه قد يثبت عدم كفاية الآليات الموجودة حاليا للتصدي للتحديات التي لم يسبق لها مثيل إلى حد بعيد والتي يطرحها تغير المناخ.

وتتطلب معالجة التداعيات الأمنية لتغير المناخ نهجا مختلفا عن النهج المعتمد حاليا، على سبيل المثال بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فيما يتعلق بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتعبئة الموارد المالية، أو في إطار الجمعية العامة للاستجابة لتحديات التنمية.

وتتطلب الاستجابة للتداعيات الأمنية لتغير المناخ إجراء تحليل معقد للمخاطر التي لا تظهر بسهولة عن طريق إجراء توازن بسيط بين تكاليف ومنافع سياسات فردية بمعزل على حدة. ويجب أن يراعي التحليل الأمني التفاعل بين العديد من العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ونقاط التحول المحتملة، والأحداث غير الخطية التي لديها القدرة على زعزعة استقرار المؤسسات القائمة حاليا. وستتطلب معالجة التداعيات الأمنية لتغير المناخ أن تتخذ المؤسسات الدولية مبادرات استباقية وتدرأ التهديدات الأمنية، بما في ذلك النزاع، قبل أن تقع بالفعل.

وفي هذا السياق، ترحب الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بحرارة باقتراح ألمانيا إجراء مناقشات مفتوحة في مجلس الأمن بشأن التداعيات الأمنية لتغير المناخ برئاستها في تموز/يوليه ٢٠١١. وتقدم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ اقتراحات محددة بشأن إجراءات يتخذها مجلس الأمن بصدد التداعيات الأمنية لتغير المناخ. أولا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعترف بوضوح بالتهديد الذي يشكله تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين. وقد اعترف بهذه الصلة في قرار الجمعية العامة ٢٨٧/٦٣ وتحدد ذلك بوضوح في تقرير الأمين العام بشأن تغير المناخ وتداعياته الأمنية المحتملة، وفي العديد من المنشورات الأكاديمية والحكومية الأخرى التي حظيت بتقدير شديد.

ثانيا، يتحمل المجلس واجبا أخلاقيا وقانونيا عن الاستجابة التهديدات الحالية والمتوقعة باتخاذ إجراءات مناسبة تناظرها. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يطلب إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص لشؤون المناخ والاستجابة لتداعياته الأمنية، مع تقديم الدعم المناسب له، وأن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن كل ستة أشهر عن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان نتيجة للآثار السلبية الحالية والمتوقعة لتغير المناخ.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن يطلب إلى الأمين العام تقييم قدرة الوكالات المتخصصة على الاستجابة للآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ، وتقديم تقرير عن ذلك، فضلا عن تقديم توصيات بشأن كيفية تعزيز قدرة الأمم المتحدة وتحسين استجابتها من أجل التصدي للتحديات الأمنية.

وتتطلب معالجة التداعيات الأمنية لتغير المناخ اعتماد نُهُج جديدة ومشاركة مؤسسات جديدة في هذا الصدد. وتوفر هذه الاقتراحات خطوة بنّاءة أولى نحو تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على التصدي بفعالية للتحديات التي لم يسبق لها مثيل والتي تواجهها جميع الدول.